

رسالة مفتوحة من منظمة العفو الدولية

MDE 14/6433/2023

15 مارس/آذار 2023

رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس وزراء العراق محمد شياع السوداني: أنهوا عهد الإفلات من العقاب

حضرة رئيس مجلس الوزراء،

تحية طيبة وبعد،

على الرغم من اطلاعنا [منظمة العفو الدولية] على التزامكم بحماية حقوق الإنسان في العراق، ما يُعدّ إشارة مهمة، لكننا نشعر بالقلق إزاء القرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومتكم والتي تؤثر على حرية التعبير. نكتب إليكم لحثكم على اتخاذ تدابير أكثر حسماً لاتخاذ مسار مختلف عن إخفاقات الحكومات السابقة وإنهاء مناخ الإفلات من العقاب.

ندرك التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها البلاد، ومع ذلك، فإننا نشدد على أهمية إحراز تقدم ملموس لضمان تحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة والتعويض عن الجرائم المشمولة بالقانون الدولي ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي تعرّض لها أشخاص في العراق، بالإضافة إلى إنهاء هذه الحلقات المُفرّغة من الانتهاكات، التي يزيد من تعقيدها انعدام مساءلة الجناة.

كما تابعت منظمة العفو الدولية عن كُتب الالتزامات التي تعهدتم بها بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر/كانون الأول 2022 بتوفير "الحماية للحريات العامة و[الاهتمام] بقضايا حقوق الإنسان"، و"بذل الجهود اللازمة في سبيل إشاعة ثقافة حقوق الإنسان" في البلاد¹. كما اطلعنا على الهدف المعلن لحكومتكم والمتمثل في "تكفل الحريات العامة" على النحو المنصوص عليه في المنهاج الوزاري² المعتمد في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2022 وكذلك التزام وزير العدل بتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2025 التي وضعتها الحكومة السابقة³.

لذلك شعرنا بالقلق عندما علمنا بإنشاء آليات جديدة لمراقبة "المحتوى الهابط" على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى بالفعل إلى حكم المحاكم على ستة أشخاص بالسجن لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير. في الأشهر التي تلت تعيينكم رئيساً لمجلس وزراء البلاد، لاحظنا تطورات مقلقة بشأن قمع حرية التعبير تحت إدارة هذه الحكومة الجديدة، إلى جانب عدم إحراز أي تقدم على صعيد مشكلات قائمة منذ أمد طويل، كعدم اتخاذ أي إجراء فعّال لمكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وكذلك استمرار إصدار أحكام بعقوبة الإعدام، غالباً بعد محاكمات جائرة.

ونواصل متابعة التقدم المُحرز فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في العراق عن كثب، وندعو حكومتكم إلى أن تقرّ خطابها بشأن حقوق الإنسان بتحرك جدي وإجراءات فعّالة.

الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض عن الجرائم بموجب القانون الدولي وحقوق الإنسان

لقد وثّقنا حملة القمع التي شُنّت على التظاهرات السلمية في أغلبها التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، المُشار إليها في بعض الأحيان بـ "مظاهرات تشرين"، والتي أسفرت عن مئات القتلى - قد تصل حالات الكثير منهم إلى حالات إعدام خارج نطاق القضاء - وآلاف الجرحى على أيدي قوات الأمن العراقية المُكوّنة من شرطة مكافحة الشغب وقوات مكافحة الإرهاب وفصائل وحدات الحشد الشعبي⁴. كما وثّقنا أيضاً عمليات القتل المُستهدفة الشنيعة والتعذيب والاختفاء القسري التي طالت المتظاهرين والصحفيين والنشطاء المشاركين خلال التظاهرات وما تلاها⁵.

وإلى اليوم، لم تصدر أي إعلانات عامة بشأن النتائج التي توصلت إليها اللجان المتعددة التي أُنشئت للتحقيق في الانتهاكات الوافّة. وقد أخبرنا أقرباء الأشخاص الذين قُتلوا أو ظلوا مختفيين أنه قد تبددت آمالهم في أن تعفي السلطات العراقية بوعودها

¹ الحكومة العراقية، "بيان لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان"، 10 ديسمبر/كانون الأول 2022، على الرابط: <https://gds.gov.iq/ar/statement-by-the-pm-mohammed-s-al-sudani-on-the-occasion-of-international-human-rights-day>

² رئيس مجلس الوزراء محمد ش. السوداني، "المنهاج الوزاري"، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على الرابط: <https://pmo.iq/mnhaj.htm>

³ وكالة الأنباء العراقية، "وزير العدل: الحكومة عملت منذ تشكيلها على محاربة الفساد بإجراءات مباشرة"، 22 ديسمبر/كانون الأول 2022، على الرابط: <https://www.ina.iq/173776---.html>

⁴ منظمة العفو الدولية، "العراق: ارتفاع عدد قتل الاحتجاجات مع استئناف قوات الأمن حملة القمع الوحشي"، 23 يناير/كانون الثاني 2020، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/01/iraq-protest-death-toll-surges-as-security-forces-resume-brutal-repression>

⁵ منظمة العفو الدولية، "العراق: لا بد من إيقاف 'حملة الإرهاب' التي تستهدف المتظاهرين"، 13 ديسمبر/كانون الأول 2019، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/12/iraq-end-campaign-of-terror-targeting-protesters>

للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض، إذ لم يلقوا أي إجابات بعد محاولاتهم العديدة للحصول على أي معلومات بشأن ما آلت إليه التحقيقات والملاحقات القضائية. وقال لنا الناجون وأفراد أسر الأشخاص الذين قُتلوا في التظاهرات أو ظلوا مختفيين قسرًا إنهم ظلوا يتعرّضون لاعتداءات متواصلة، من بينها حملات التشهير وتهديدات بالقتل وغير ذلك من صور التهيب، بسبب محاولاتهم للتماس العدالة. وأجبرهم ذلك على التواري عن الأنظار أو الفرار إلى خارج البلاد.

وقد تعهدت الحكومة العراقية، في منهاجها الوزاري، بالتزامات بـ "تشكيل فريق قانوني لمراجعة أعمال لجان التحقيق المشكّلة سابقًا بشأن جرائم قتل المتظاهرين ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والإجراءات المتخذة للوصول لمعاقبة القتلة وضمان عدم الإفلات من العقاب".⁶ في 15 فبراير/شباط، وجهتم اللجنة التي تشكلت في عام 2020 للتحقيق في الأحداث في سياق احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول لتسريع عملها.⁷ وفي حين أن هذا الأمر خطوة إيجابية، على الحكومة ضمان إحراز تقدم ملموس نحو المساءلة. وندعو حكومتكم إلى أن تضمن إجراء تحقيقات مستقلة ودقيقة بالوقت المناسب بشأن الجرائم المرتكبة في سياق تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019، وإيصال المستجندات بشأن تقدم التحقيقات بانتظام وشفافية إلى الناس، ومحاسبة الجناة، وتأمين الحماية من الأعمال الانتقامية لكل من يلتمس العدالة.

حرية التعبير والتجمع

على الرغم من التزامات حكومتكم بضمان الحريات العامة، أعلنت وزارة الداخلية في يناير/كانون الثاني عن حملة للقضاء على "المحتوى الهابط" على الإنترنت. وحتى الآن، أعلن قاضي محكمة التحقيق الثالثة في الكرخ المتخصصة في قضايا الإعلام والنشر أن المحاكم اتهمت 14 شخصًا بنشر محتوى "هابط" أو "غير أخلاقي" على وسائل التواصل الاجتماعي، وحكمت بالفعل على ستة من هؤلاء الأفراد بالسجن لمدد تتراوح بين ستة أشهر وستين.

وقال القاضي في الكرخ إن الأفراد الذين حوكموا اتُهموا بموجب المادة 403 من قانون العقوبات العراقي التي تجرم المواد المنشورة "المخلّة بالحياة أو الآداب العامة". وذكرت وكالة فرانس برس أن بعض الأفراد الذين حوكموا كانوا معروفين بإنشاء محتوى يتعلق بالموسيقى والكوميديا. وأضاف القاضي أن المحاكم باشرت الملاحقات بناءً على الشكاوى المحالة إليها من قبل لجنة جديدة شكلتها وزارة الداخلية لرصد المحتوى "الهابط" أو "غير الأخلاقي" على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك الشكاوى المقدمة على منصة "بلغ" التي أطلقتها وزارة الداخلية في 10 يناير/كانون الثاني 2023 للإبلاغ عن "المحتويات الإعلامية المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي وتتضمن إساءة للذوق العام وتحمل رسائل سلبية تخدش الحياء وترزعزع الاستقرار المجتمعي".

تتعارض مثل هذه الحملات القمعية لحرية التعبير والتجمع مع ثقافة حقوق الإنسان ولا تتماشى مع التزامات العراق بموجب القانون الدولي. وقد دَعَوْنَا [منظمة العفو الدولية]، إلى جانب 12 منظمة أخرى لحقوق الإنسان، في بيان مشترك نُشر في 3 مارس/آذار 2023، السلطات العراقية إلى إنهاء حملتها المقلقة لقمع المحتوى "الهابط"، وإسقاط جميع التهم الموجهة إلى الأفراد الذين حوكموا لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، والإفراج الفوري عن جميع المسجونين بهذه التهم، والتشاور مع المجتمع المدني بشأن مشروع قانون يتعلق بتنظيم حرية التعبير، وإلغاء المادة 403 من قانون العقوبات، والحرص على تماشي القانون المحلي العراقي مع التزاماته الدولية باحترام الحق في حرية التعبير لجميع الناس في العراق، على الإنترنت وخارجه.⁸

علاوة على ذلك، تواصل المحاكم مقاضاة الأشخاص بسبب تعبيرهم عن آراء سياسية انتقادية، وتواصل قوات الأمن استخدام القوة المميتة غير القانونية لقمع الاحتجاجات. في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، حكم على حيدر الزيدي، البالغ من العمر 20 عامًا، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، بسبب نشره تغريدة تنتقد نائب قائد هيئة الحشد الشعبي الراحل.⁹ وترتب على اعتقال الزيدي اندلاع مظاهرات لاحقًا في الناصرية، بمحافظة ذي قار، قُتل خلالها ثلاثة متظاهرين، بعدما أطلقت شرطة مكافحة الشغب الذخيرة الحية على الحشود.¹⁰ ومنذ ذلك الحين، أطلق سراح الزيدي وأسقطت التهم الموجهة إليه بعد أن سحبت وحدات الحشد الشعبي الشكوى ضده، بعد اجتماع بين مسؤول في الحشد الشعبي وعائلة الزيدي.

حقوق النازحين

تواصل متابعة أوضاع النازحين في أعقاب النزاع المسلح مع الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، والإغلاق المُتسرع لمخيمات النازحين داخليًا بين 2020 و2021 من قِبَل وزارة الهجرة والمهجرين، على الرغم من وجود عقبات تحول دون العودة الكريمة والأمنة لآلاف الأشخاص منهم إلى مناطقهم الأصلية. ويستمرّون في مواجهة خطر الاعتقال التعسفي وغيره من المضايقات على أيدي الفاعلين المسلحين وقوات الأمن، ونقص فرص كسب الرزق والعقبات أمام استخراج الوثائق

6 رئيس مجلس الوزراء محمد السوداني، "المنهاج الوزاري"، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2022، على الرابط: <https://pmo.iq/mnhaj.htm>

7 روداو، السوداني يوجه بتسريع التحقيق في أحداث احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019، 15 فبراير/شباط 2023، على الرابط: <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/140220234>

8 منظمة العفو الدولية، "العراق: بيان مشترك: على السلطات العراقية أن توقف حملتها القمعية على حرية التعبير"، 3 مارس / آذار 2023، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/6511/2023/ar>

9 بي بي سي، "السجن لنشاط عراقي بسبب تغريدة 'مهينة' للبيشيات تدعمها إيران"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2022، على الرابط: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-63890358 (غير متوفر باللغة العربية).

10 AFP، "Two killed in Iraq clashes after activist given prison term"، 10

أ ف ب، "مقتل متظاهرين اثنين في العراق بعد الحكم بالسجن على ناشط"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2022، على الرابط: www.france24.com/en/live-news/20221207-two-killed-in-iraq-clashes-after-activist-given-prison-term (غير متوفر باللغة العربية)

المدنية الأساسية التي تُعدّ ضرورية لحرية التنقل وللحصول على الكثير من الخدمات الأساسية.¹¹ ونحث حكومتكم على أن تفي بالتزاماتها التي أوردتها في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان لـ 2021 - 2025 بشأن "حقوق النازحين داخلياً" والتي وضعتها الحكومة السابقة، وجدّد وزير العدل التزامه بها من أجل "العودة الآمنة ومنع التمييز في التمتع بالحقوق لجميع النازحين".¹²

ونُحيط علمًا بعمليات إعادة آلاف العراقيين الذين نزحوا جراء النزاع من شمال شرق سوريا.¹³ ونحثكم على حماية العراقيين الذين أعيدوا إلى وطنهم من عمليات الفحص التعسفية والمعيبة، وضمان تمكينهم من استخراج وثائق الأحوال المدنية، وتسهيل عودتهم الآمنة والكرامة والطوعية إلى مناطقهم الأصلية.¹⁴

وفي 2021، رحبنا بـ "قانون الناجيات الأيزيديات" الذي، نوعًا ما، يتيح إطارًا للتعويضات إلى الكثير من الناجيات والناجيات من جرائم "الدولة الإسلامية".¹⁵ وندعو إلى تنفيذ "قانون الناجيات الأيزيديات" على جناح السرعة، ما يضمن تحقيق العدالة وجبر الأضرار التي لحقت بالمجتمع الأيزيدي. ويجب على السلطات العراقية أيضًا أن تبذل جهدًا أكبر لتلبية احتياجات جميع الناجيات والناجيات، بما في ذلك على وجه الخصوص تقديم التعويضات للأطفال الذين وُلدوا نتيجة للعنف الجنسي من قبل عناصر "الدولة الإسلامية" خلال الأسر.

غياب الإجراءات الفعّالة للتصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

يساورنا قلق بالغ حيال استمرار عدم فعالية سياسات العراق وإطارة التشريعي في مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المنازل والحيز العام، على الرغم من زيادة ونيرة الإبلاغ في المجتمع المدني العراقي عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ولا يزال قانون العقوبات العراقي يعامل بتساهل "جرائم الشرف" التي تشمل أعمال العنف مثل الاعتداء وحتى القتل. لا يوجد في العراق نظام مركزي للإبلاغ عن العنف الأسري، وليس لديه ملاحق مناسبة حيث يمكن للضحايا/الناجيات من العنف الأسري طلب الحماية.

وفي 1 فبراير/شباط من هذا العام، قُتلت طيبة علي، 22 عامًا، على يد والدها بعد خلاف عائلي.¹⁶ وينبغي للسلطات العراقية أن تُجري تحقيقًا عاجلاً ومحايدًا بشأن مقتلها، وأن تُحضر الجاني إلى ساحة العدالة بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وإضافة إلى ذلك، يجب على العراق أن يُصدر قانونًا بشأن العنف الأسري يفي بالمعايير الدولية ويضمن تناسب الأحكام التي ينص عليها مع جسامة الجريمة المُرتكبة. ويجب أيضًا أن يُنشئ الملاحق وغيرها من الخدمات الداعمة للضحايا/الناجيات، وأن يضع آلية إبلاغ فعّالة وسهلة المنال.

استخدام عقوبة الإعدام

يساورنا القلق بشأن استمرار تنفيذ عمليات الإعدام، مع صدور أحكام إعدام بحق 20 شخصًا على الأقل منذ تولي حكومتكم مهامها. ولدى العراق سجل حافل وطويل بإصدار أحكام الإعدام، غالبًا بعد محاكمات جائرة تستند إلى أدلة يشوبها التعذيب واعتراقات مُنتزعة "بالإكراه".¹⁷ نحن، منظمة العفو الدولية، نُعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابس ارتكابها، أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سمات الفرد، أو الطرق التي تستخدمها الدولة في تنفيذ الإعدام، إذ تنتهك عقوبة الإعدام الحق في الحياة، كما يرد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فإنها عقوبة قسوى قاسية ولاإنسانية ومهينة. ونحث السلطات العراقية على أن تُوقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام، وأن تُصدر أمرًا رسميًا بوقف تنفيذها على الفور، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام.

11 منظمة العفو الدولية، "العراق: موصومون مدى الحياة: العراقيون النازحون في حلقة مُفرغة من الانتهاكات والمعاناة"، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/3318/2020/ar>

12 وزارة العدل في جمهورية العراق، دائرة حقوق الإنسان، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق 2021-2025، 26 يوليو/تموز 2021، على الرابط: [Iraq NHRAP 2021-2025 Arabic.pdf \(humanrights.dk\)](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/3318/2020/ar)

13 Al-Monitor، "Iraq repatriates 580 citizens from Syria's al-Hol camp"، 18 يناير/كانون الثاني 2023، على الرابط: www.al-monitor.com/originals/2023/01/iraq-repatriates-580-citizens-syrias-al-hol-camp (غير متوفر باللغة العربية).

14 منظمة العفو الدولية، "العراق: موصومون مدى الحياة: العراقيون النازحون في حلقة مُفرغة من الانتهاكات والمعاناة"، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/3318/2020/ar>

15 منظمة العفو الدولية، "العراق: نرحب بإحراز تقدم بشأن القانون الخاص بتعويض الأيزيديات، ولكن يجب بذل المزيد من الجهد لمساعدة الناجيات والناجيات"، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/11/iraq-yezidi-reparations-law-progress-welcome-but-more-must-be-done-to-assist-survivors>

16 Ghinwa Obeid، "Iraqi blogger killed by her father causing outrage"، 2 فبراير/شباط 2022، على الرابط: <https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2023/02/02/Iraqi-blogger-killed-by-her-father-causing-outrage> (غير متوفر باللغة العربية).

17 منظمة العفو الدولية، "إجراء محاكمات عادلة أمر ضروري لتحقيق العدالة عن الجرائم الفظيعة"، 26 يونيو/حزيران 2019، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/0540/2019/ar>